العرب
الأحد 2020/05/10
السنة 42 العدد 11698

الإمارات تقيم حزام أمان قانونيا واجتماعيا للعمال الوافدين

حماية الأجور والتصدي لأي عمليات تسريح غير قانونية

وشائج التضامن الإنساني بين المواطن والمقيم

ملف العمال الوافدين إلى منطقة الخليج تحوّل بفعل جائحة كورونا إلى تحدّ رئيسي لبلدان تلك المنطقة التي تفاوتت مستويات معالجتها لذلك الملف، حيث برزت المقاربة الإماراتية في هذا المجال نظرا لتكامل الجوانب القانونية والاجتماعية والإنسانية فيها.

أبوظبي - أتاحت جملة من الإجراءات القانونية والمبادرات الاجتماعية اتّخذتها دولة الإمارات العربية المتّحدة توفير حزام أمان لمئات الآلاف من العمّال جلّهم من الوافدين، ضدّ تداعيات جائحة كورونا التي أحدثت إرباكا كبيرا في سوق العمل بالخليج الذي يعجّ بالملايين من العمّال المهاجرين الذين تأثر كثيرون منهم بالجائحة بسبب توقف العديد من الأنشطة التي يمارسونها بفعل إجراءات الغلق الهادفة للحدّ من انتشار الفايروس.

وكان تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية نشرته قبل أيام، قد أورد النموذج القطري كأحد أسوأ النماذج في التعامل مع قضية العمّال الوافدين، الذين قال التقرير إنّ الدولة القطرية تركتهم لمصيرهم وإنّهم يواجهون تعسّف أصحاب العمل حتى أنّ كثيرين منهم أصبحوا يتسوّلون الطعام بعد أن فقدوا وظائفهم وتوقّف مشغلوهم عن دفع رواتبهم.

وإلى جانب الاعتماد على العمل الإنساني والتضامني لمساعدة العمال على مواجهة الظرف الصعب الناجم عن الجائحة، اعتمدت الإمارات على قوّة القانون لتحصين تلك الفئة وحماية حقوقها.

وسارعت السلطات الإماراتية إلى التصدّي لأي عمليات تسريح غير قانونية وغير منظّمة للعمال، حيث دعت وزارة الموارد البشرية والتوطين منشآت القطاع الخاص إلى عدم إنهاء خدمة أي من العاملين لديها ممن تثبت إصابتهم بفايروس كورونا.

وأكدت أنها ستتعامل مع أي شكوى ترد إليها بخصوص إنهاء الخدمة بسبب الإصابة بالفايروس وفقا للإجراءات المتبعة حيث سيتم إحالة الشكوى التي يتعذر حلها وديا إلى القضاء الذي تناط به وفقا للقانون تحديد ما إذا كان إنهاء الخدمة فصلا تعسفيا من عدمه.

وأشارت الوزارة في هذا الصدد إلى المادة 27 من القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2014 بشأن مكافحة الأمراض السارية والتي تنص "على أنه يحظر وضع أي قيود أو اشتراطات خاصة على المصابين بأمراض سارية تحول دون حصولهم على الحقوق المقررة لهم في التشريعات النافذة في الدولة وذلك مع مراعاة حالتهم الصحية دون الإخلال بالتدابير اللازمة للحد من الأمراض السارية والوقاية منها".

> قطر أكثر بلدان الخليج ارتباكا في معالجة ملف العمال الوافدين في زمن كورونا بحسب تقارير إعلامية وحقوقية متواترة

كما أكدت على ضرورة أن تتحمل منشآت القطاع الخاص مسؤولياتها المجتمعية والقانونية حيال العاملين لديها الذين يتعرضون للإصابة بفايروس كورونا خصوصا وأن الدولة توفر الرعاية الصحية الكاملة والمجانية للمصابين من المواطنين والمقيمين على سواء.

ودعت منشآت القطاع الخاص إلى التعامل مع حالات العاملين الذين يتعرضون للإصابة بالفايروس باعتبارها حالات مرضية يستحق بموجبها العاملون إجازات مرضية وفقا لما ينص عليه القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980.

كما دعت تلك المنشآت إلى الالتزام بتوثيق إجازات العاملين لديها والتعديلات التي تطرأ على عقود العمل فضلا عن دفع أجور العاملين من خلال نظام حماية الأجور.

وجددت التأكيد على وجوب التزام المنشآت بسداد الأجور في مواعيدها وتوثيق تعديلات العقود التي تتضمن التخفيض في أجر العامل سواء بشكل مؤقت أو دائم بالاتفاق بين الطرفين بما من شأنه أن يضمن حقوق طرفي علاقة العمل خصوصا وأن الوزارة تعتد بقيمة أجور العاملين المثبتة في نظام حماية الأجور والتي تأتي انعكاسا لعقود العمل المبرمة بين الطرفين والملاحق المرفقة بها.

وإلى جانب الضمانات القانونية يستفيد العمال الوافدون من مبادرات التضامن الاجتماعي والعمل الإنساني الذي تعتبر الإمارات من كبار روّاده وأبرز مموليه على صعيد عالمي.

ولمساعدة العمال المقيمين في الحصول على الغذاء الصحّي والمتكامل، أطلقت "هيئة المساهمات المجتمعية" المعروفة اختصارا بـ"معا" مبادرة تحمل عنوان "معا نتشارك" لتوزيع أكثر من ثلاثة ملايين وجبة غذائية على عشرات الآلاف من هؤلاء العمال في أماكن إقامتهم بـ35 مجمعا سكنيا عماليا في أبوظبي والعين والظفرة.

وفرضت جائحة كورونا أوضاعا استثنائية صعبة على الملايين من العمال الأجانب الذين كانت الأوضاع المالية والاقتصادية الجيّدة لبلدان الخليج قد اجتذبتهم طيلة العشريات الماضية إلى تلك البلدان، لكنّ الكثيرين منهم باتوا اليوم مجبرين على المغادرة بسبب تداعيات الجائحة.

وقالت منظمة العمل الدولية إن من المتوقع أن يكون رحيل الوافدين أكبر مما أعقب الأزمة المالية في 2008 و2009 وتراجع أسعار النفط في 2014 و2015.

وسجّل مئات الآلاف من المهاجرين، وأكثرهم آسيويون، طلبات لإعادتهم إلى دولهم حسبما تفيد الأرقام لدى السفارات والسلطات في المنطقة التي شهدت تفشي فايروس كورونا بين العمال الأجانب من أصحاب الدخل المنخفض الذين يعيشون في مساكن مكتظة.

وتتفاوت بشكل كبير طرق دول الخليج في معالجة ملفّ العمالة الوافدة والحدّ من تداعياته الاجتماعية، حيث برزت قطر باعتبارها الأكثر ارتباكا في معالجة هذا الملف بحسب العديد من التقارير الإعلامية والحقوقية المتواترة.

وورد في أحد التقارير أنّ السلطات القطرية حوّلت مقرّ إقامة عدد ضخم من العمّال الوافدين داخل المنطقة الصناعية قرب العاصمة الدوحة إلى ما يشبه معسكر اعتقال كبيرا يضمّ مئات الآلاف من هؤلاء العمّال المعرّضين لشتى أنواع الأمراض، وأحدثها فايروس كورونا الذي سيكون من الصعب السيطرة عليه في المكان الذي يتشارك المقيمون فيه المطابخ والمراحيض المفتقرة لمقوّمات النظافة وشروط الصحّة والسلامة.

كما أورد تقرير حديث لصحيفة الغارديان نماذج عن معاناة هؤلاء العمّال الذين باتوا مجبرين على التسوّل للحصول على الغذاء، في بلد شديد الثراء بفعل ما يجنيه من عوائد الغاز الطبيعي.

ووصف عمّال وافدون إلى قطر في شهادات أدلوا بها للصحيفة شعورا متزايدا باليأس والإحباط والخوف. وقال كثيرون منهم إنهم فجأة أصبحوا عاطلين عن العمل، ولا توجد طريقة أخرى لكسب لقمة العيش. ولفت آخرون إلى عدم قدرتهم على العودة إلى ديارهم واضطرارهم إلى التماس الطعام من أصحاب العمل أو من المؤسسات الخيرية.

أمير الكويت يطلق إنذارا من تداعيات كورونا على اقتصاد بلاده

الكويت - طغت لهجة التحذير من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد والدعوة إلى شدّ الأحزمة وترشيد النفقات على كلمة أدلى بها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بمناسبة اقتراب الأيام العشرة الأواخر من شهر رمضان.

ووصف الشيخ صباح الجائحة بأنّها امتحان يستوجب استخلاص العبر والعظات، داعيا إلى ترشيد الإنفاق الحكومي والعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على عوائد النفط.

وسبّب تهاوي أسعار النفط حالة من القلق الاستثنائي في الكويت كون البلد الذي ينتج يوميا قرابة 2.8 مليون برميل من البترول يعتمد على هذه السلعة في توفير حوالي 90 في المئة من إيرادات موازنته.

ويتوقّع أن يتضاعف عجز الموازنة الكويتية لهذا العام، خصوصا وأنّ البلد مجبر على الالتزام بخفض إنتاجه اليومي من النفط بنحو 640 ألف برميل يوميا تنفيذا لاتفاق مجموعة أوبك + الهادف إلى الحدّ من تراجع الأسعار.

وقال الشيخ صباح في كلمته "يمر علينا شهر رمضان المبارك في ظل تطورات انتشار وباء كورونا المستجد وتداعياته المتسارعة حيث أصبح العالم يواجه بسببه مشاكل قصوى مما أوجب تظافر جهود المجتمع الدولي بأسره وتكاتف العلماء وذوي الاختصاص ومراكز البحوث الطبية لإيجاد لقاح ناجع لهذا الوباء".

وأشار إلى أنّ الجائحة هزّت أركان اقتصاد العالم ونحن جزء منه، مشيرا إلى أنّ "كويت الغد تواجه تحديا كبيرا وغير مسبوق يتمثل في الحفاظ على سلامة ومتانة اقتصادنا الوطني من الهزات الخارجية الناجمة عن هذا الوباء لاسيما التراجع الحاد في أسعار النفط وانخفاض قيم الأصول والاستثمارات مما سيؤثر سلبا على الملاءة المالية للدولة".

وقضية إصلاح الاقتصاد الكويتي مطروحة بشدّة في الخطاب السياسي للبلد منذ سنوات، دون أن يتمّ بالفعل اتخاذ خطوات عملية في اتجاه تنويع المصادر والحدّ من الهدر ومحاربة الفساد الذي يوصف بأنّ معدّلاته مرتفعة.

وذكّر أمير الكويت في هذا الصدد قائلا "دعوت في العديد من المناسبات إلى تركيز جهودنا لبناء اقتصاد مستقر ومستدام أساسه الانسان مستغلين ثرواتنا الطبيعية التي حبانا الله بها. كما وجهت إلى مراجعة منهج ونمط حياتنا اليومية وترشيد استغلال مواردنا وتقليل الاعتماد على الغير في أعمالنا".

ودعا "الحكومة ومجلس الأمة في ظل هذه الظروف إلى التكاتف والعمل على تطوير برنامج يرشد الإنفاق الحكومي ويضع الخطط لتقليل الاعتماد على مورد واحد ناضب".

وتتحمّل الدولة الكويتية أعباء كبيرة بسبب سخاء التقديمات الاجتماعية، وهي ظاهرة تعود إلى سنوات الوفرة المالية التي عرفتها البلاد بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو وضع يصعب تغييره اليوم بسرعة دون أن يتسبّب في صدمة اجتماعية بعد أن اعتاد الكويتيون على مستوى عال من الرفاه.

وأثار مقترح تعديل على قانون العمل في القطاع الخاص، تقدّمت به الحكومة الكويتية مؤخّرا في إطار إجراءاتها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع، عاصفة من الاعتراضات الشديدة، كون التعديل المذكور يتضمّن، بحسب منتقديه والمعترضين عليه، مساسا بحقوق العمّال ويحمّلهم عبء إنقاذ المؤسّسات التي يعملون بها.

وينصّ المشروع الذي تعتزم الحكومة الكويتية طرحه على مجلس الأمّة (البرلمان) لإقراره، إدخال تعديل على قانون العمل بإضافة مادّة تنصّ على منح أصحاب الشركات والمؤسسات الخاصة الذين تتعثر أعمالهم بسبب الإجراءات المتصلة بالأحوال غير العادية الحقّ في إحالة العمّال على إجازات إجبارية بدون أجر أو بأجور مخفّضة.

كما يتيح المشروع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السماح لأصحاب الشركات تخفيض أعداد العمال بمؤسّساتهم، أو حتّى تسريح العمّال بشكل جماعي.

وبمجرّد ظهور تفاصيل التعديل الجديد تشكّلت تلقائيا جبهة رفض واسعة له ضمّت نقابات عمّالية وتيارات سياسية ونوابا بالبرلمان.

وجاءت تحذيرات أمير الكويت من تعقّد الوضع الاقتصادي عشية دخول البلاد في حظر شامل للتجوال أقرّ الجمعة ويدخل الأحد حيز التنفيذ وذلك توقّيا من حدوث منزلق في عدد الإصابات بوباء كورونا بعد تسجيل معطيات سلبية بشأن انتشار الفايروس في الكويت.

الشيخ صباح الأحمد

كويت الغد تواجه تحديا كبيرا وغير مسبوق

ورُصد السبت حدوث ازدحام شديد في الجمعيات التعاونية ومراكز بيع أسطوانات الغاز وأفرع البنوك والمسالخ وأسواق الخضار.

وجاء قرار حظر التجوال الذي سيستمر حتى الثلاثين من شهر ماي الجاري مخالفا لما يجري في الكثير من بلدان العالم التي بدأت تتجّه نحو تخفيف الإغلاق والعودة التدريجية إلى الحياة العادية، لتفادي المزيد من الخسائر الاقتصادية.

ومن المشاكل التي عقّدت مهمّة الكويت في مواجهة وباء كورونا العدد الهائل من العمّال الوافدين وقد علق كثيرون منهم هناك بعد أن فقدوا وظائفهم. وتتضاعف المشكلة مع وجود الكثير من الوافدين والمقيمين في البلد بصورة غير قانونية.

وجاء القرار بعد تسجيل تسارع في وتيرة انتشار فايروس كورونا. وأعلنت وزارة الصحة الكويتية، السبت، تسجيل حالتي وفاة جديدتين بالفايروس ليرتفع إجمالي الوفيات في البلاد إلى 49 حالة.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" عن المتحدث الرسمي لوزارة الصحة عبدالله السند قوله إنه تم سجيل 415 إصابة جديدة بكورونا، ليرتفع بذلك إجمالي الإصابات إلى 7623 حالة.

ويعتبر هذا العدد مرتفعا بالقياس إلى عدد السكان الذي لا يتجاوز الأربعة ملايين نسمة. ولفت السند إلى أن 95 إصابة تتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة منها 61 حالة مستقرة و34 حالة حرجة.

من المبكر إعلان النصر على الجائحة

قطر تعرض نفسها كقوة اقتراح في مجال الأمن الإقليمي

الدوحة - اعتبرت مصادر سياسية خليجية دعوة وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، إلى إبرام اتفاقية أمنية إقليمية محاولة للانصراف عن جوهر الأزمة التي تعيشها بلاده والناتجة أساسا عن سياساتها المهدّدة للاستقرار والتي تسبّبت في عزلتها عن محيطها المباشر بفعل مقاطعتها من قبل السعودية والإمارات ومصر والبحرين.

واستغرب دبلوماسي خليجي سابق تلك الدعوة كونها صادرة عن طرف مهدّد للأمن بفعل علاقاته بتنظيمات إرهابية وحركات متشدّدة ناشطة في عدّة أنحاء من المنطقة ومسؤولة عن حالة عدم الاستقرار فيها. ووصف تصريحات الوزير القطري بأنّها محاولة لتلميع الصورة وعملية تسويق فاشلة، مؤكّدا أنّ أي كلام نظري بشأن الأمن لا يمكن أن يحوّل قطر إلى قوّة اقتراح في هذا المجال الحساس.

وقال الشيخ محمد بن عبدالرحمن خلال مشاركته في ندوة عبر الإنترنت عن "السياسة الخارجية والدبلوماسية العالمية في منطقة الخليج وخارجها" نظّمها معهد السياسات الخارجية بجامعة جونز هوبكنز إنّ الشرق الأوسط بحاجة ملحة إلى اتفاقية أمنية إقليمية، توفر الاستقرار الأساسي للمنطقة لمواجهة الأزمات المختلفة، بما فيها جائحة كورونا.

وأضاف "بدلا من تطبيق الإقصاء أو التضييق، لدينا فرصة أكبر لتحقيق الأمن على المدى الطويل من خلال التعاون والحوار المباشرين الخاضعين للمساءلة ضمن إطار أمني إقليمي".

ويتناسب كلام وزير الخارجية القطري مع أسلوب بلاده في مواجهة أزمتها المستعصية عن الحلّ منذ قرابة الثلاث سنوات والقائم على التسويق لفكرة تعرّضها "لظلم" من قبل الدول المقاطعة لها ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بتعرض أمنها لخطر مصدره تلك الدول، وهو ما لم تستطع إثباته بشكل عملي.

وقال الوزير إنّ "المجتمع الدولي على إدراك بأن الأزمة مبنية على أكاذيب وجرائم ضد دولة قطر والشعب القطري"، مضيفا "قطر لم تتعامل بالمثل مع أي إجراءات اتخذوها ضدنا عندما حاصرونا وقاطعونا ومنعوا الإمدادات الغذائية والدوائية وأغلقوا المجالات الجوية".

وتابع "نحن نؤمن بمجلس التعاون الخليجي وبوحدته ولكن بشرط واحد وهو احترام سيادة جميع الدول ومبدأ المساواة بينها".

ووصف الشيخ محمّد بن عبدالرحمن الأوضاع في ليبيا بـ"المتدهورة"، مرجعا ذلك إلى ما سماه "تدخلات دول أوروبية وعربية في الشأن الليبي"، لكنه انتقد في المقابل ردود الفعل الدولية ضد التدخّل التركي في ذلك البلد.

وتشترك قطر وتركيا في دعم الميليشيات المسلحة في ليبيا وتسفير المتشدّدين من سوريا للقتال هناك الأمر الذي عقّد الأزمة وأذكى نار الحرب في البلد.